مجتمع محلي

حيازة وتنظيم السلاح أمام مجلس النواب

■ يقف مجلس النواب خلال أعمال دورته الجديدة امام دعوة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للمجلس بالإسراع باصدار قانون تنظيم حمل وحيازة السلاح.

وقال مصدر برلماني ان جدول اعمال المجلس للفترة القادمة يتضمن جملة من المواضيع ومشاريع القوانين التي سيتم مناقشتها، الى جانب قوانين سيتم احالتها من مجلس الوزراء الى مجلس النواب.

ونوّه المصدر إلى أن تشكيل الهيئة العليا لمكافحة الفساد سيكون من الملفات البارزة في جدول الأعمال، حيث من المتوقع أن يتلقى المجلس قائمة بأسماء ٣٠ شخصية مرشحة من مجلس الشورى ليتم اختيار ١١ شخصاً من بينها لعضوية الهيئة العليا لمكافحة الفساد.

يذكر أن فخامة الأخ رئيس الجمهورية كان قد دعا في ختام أعمال المؤتمر السابع عشر لقادة وزارة الداخلية،مجلس النواب للإسراع بإصدار قانون تنظيم حمل وحيازة السلاح.

مشيراً إلى أن القانون يستهدف حفظ تنظيم حمل وحيازة السلاح وليس كما تروج له الإدعاءات المضللة من أن الدولة تريد تجريد الناس من السلاح.

●●●

برلمان الأطفال يدرس أوضاع الطفولة بأمانة العاصمة

■ تنفذ الأمانة العامة لبرلمان الأطفال نزولاً ميدانياً بأمانة العاصمة خلال الاجازة الصيفية القادمة لرصد حالات عمالة الأطفال في الأسواق وأطفال الشوارع بالإضافة إلى اوضاع الأطفال الأحداث والمستشفيات لرعاية الصحة ورصد قضايا العنف ضد الأطفال ودور رعاية الايتام والسجن المركزي وسيتم إعداد تقرير بهذا الخصوص من قبل اللجنة لتسليمه إلى الوزارات والجهات ذات العلاقة والمختصة.

●●●

عدن تستضيف مؤتمر الحضارة والتاريخ في أبريل القادم

■ تجري حالياً في جامعة عدن الترتيبات للإعداد والتحضير لعقد المؤتمر الدولي السادس للحضارة والتاريخ مطلع ابريل القادم .

وأفادت مصادر مطلعة في تصريحات صحفية ان عدداً كبيراً من الأكاديميين والباحثين اليمنيين والعرب والأجانب والمهتمين بدارسة التاريخ والحضارة الإنسانية التي سطرها الإنسان اليمني على مر العصور سيشاركون في أعمال المؤتمر لمناقشة عدد من المحاور والقضايا المتعلقة بدراسة واستعراض المكنون اليمني الزاخر.

مشيراً إلى ان عدداً كبيراً من أوراق العمل والدراسات والبحوث العلمية ستقدم إلى المؤتمر.

مضيفاً ان الملتقى السبئي الحادي عشر سيعقد على هامش أعمال المؤتمر الذي يستمر ثلاثة أيام.

●●●

أول كتاب يمني للأطفال بالإنجليزية

■ يُحتفل بمدينة كاردف بإمارة ولز البريطانية في منتصف فبراير القادم بإصدار أول كتاب يمني للأطفال باللغة الإنجليزية من تاليف لينا جميل ورسوم الفنان التشكيلي عبدالله الأمين.

وأفاد الفنان الأمين في تصريحات صحفية أن الكتاب الذي تبنت طباعته عدد من المؤسسات الثقافية في الإمارة بالتنسيق مع الجمعية البريطانية اليمنية في لندن وكاردف ومؤسسة جومر للنشر يحكي في ٣٢ صفحة ملونة قصة أسطورة يمنية قديمة في قالب مبسط وشيّق مدعم برسومات فنية تعكس الحياة الثقافية اليمنية.

وقال "ان الاحتفال الترويجي للكتاب سيحضره كبار المسئولين في إمارة ولز ومجموعة من السفراء العرب والأجانب وجمهور غفير من المثقفين، بالإضافة إلى أعضاء الجالية اليمنية والجاليات العربية، وسيتم تغطية فعالياته إعلامياً على الهواء مباشرة عبر شبكة الـ BBC.

وأضاف: «أن الكتاب سيتم توزيعه في بريطانيا واوروبا للتعريف بالثقافة العربية، وسيعمم أيضا على طلاب الجاليات اليمنية والعربية في بريطانيا، وذلك بهدف التعريف بالأساطير اليمنية القديمة، وبالموروث الشعبي اليمني الغني».

●●●

تجربة اليمن في مجال الأحداث أمام مؤتمر دولي بالأردن

■ تستعرض اليمن تجربتها في مجال حماية ورعاية الأحداث في أعمال المؤتمرالإقليمي الذي يعقد بالعاصمة الأردنية عمّان مطلع فبراير المقبل لمناقشة قضايا وأوضاع الاحداث في المنطقة.

صرحت بذلك لـ٢٦سبتمبرنت القاضية افراح بادويلان رئيس محكمة الأحداث التي ستمثل اليمن في اجتماعات وأعمال المؤتمر الذي يعقد على مدى ثلاثة أيام .

موضحةً ان اليمن ستتقدم بورقة عمل تحت عنوان تجربة اليمن في حماية الأحداث الواقع وآفاق المستقبل.

وأضافت بادويلان إلى ان ورقة العمل اليمنية تبين الخطوات التي قطعتها بلادنا في مجال الأحدث وحمايتهم وما تم إنجازه وتقديمه في هذا الجانب الهام والتي تعتبر اليمن من احدى الدول المتقدمة في تشريعات الأحداث وبرامج الحماية بالإضافة إلى الاهتمام الخاص الذي توليه وزارة العدل في مجال حماية الأحداث.

مؤكدة ان اليمن مؤهلة للتقدم والتميز في جانب الاحداث نظراً لأنها موقعة على عدة بروتوكولات لحماية الأطفال وتحريم الاتجار بالأطفال وتحريم إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

منوهة إلى ان هذا المؤتمر الإقليمي يكتسب أهمية كبيرة نظراً لأنه سيتناول تقييماً لتجارب الدول العربية المشاركة، كما سيبحث مواضيع استشراق آفاق العدالة الإصلاحية في مجال الأحداث ومدى الضمانات المقدمة في هذا الجانب.

غداً.. قمة يمنية-إماراتية في أبوظبي

صالح وخليفة يبحثان أجندة سياسية وتطوير التعاون الاقتصادي

القمة تناقش تعزيز التضامن العربي والأوضاع في فلسطين والعراق والسودان والصومال

■ من المقرر ان يقوم فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية غداً الثلاثاء بزيارة رسمية الى دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة، تلبيةً لدعوة كريمة من أخيه سمو الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات.

وتناقش القمة اليمنية-الاماراتية تطوير التعاون الاقتصادي والتنموي المتميز وتنشيط التبادل التجاري والاستثماري في ضوء النجاح الكبير لمؤتمر لندن للمانحين والذي كانت دولة الامارات أحد أبرز داعميه من خلال تعهد مالي يصل الى ٥٠٠ مليون دولار منح ومساعدات لدعم التنمية والاقتصاد اليمني.

واشاد الدكتور ابوبكر القربي وزير الخارجية في تصريحات صحفية بالدعم الاماراتي الكبير لليمن منذ سنوات طويلة والذي أثمر مشروعات حيوية وكبيرة في مختلف المجالات وأسهم في دعم البنية التحتية للسدود والزراعة والصحة والطرقات والمنشآت السياحية وغيرها.. وقال القربي: أن الظروف العربية والمستجدات في المنطقة وفي مقدمتها الاوضاع في العراق وفلسطين ولبنان والسودان والصومال ستكون على أجندة مباحثات الرئيس علي عبدالله صالح في الامارات بالاضافة الى التشاور والتنسيق بشأن تعزز التضامن العربي ومواجهة التحديات وتفعيل آليات العمل العربي المشترك.

وتوقع ان تسهم زيارة فخامة الرئيس الى ابو ظبي في تحقيق نقلة نوعية ومتميزة في مسيرة العلاقات اليمنية - الاماراتية التي تعد نموذجاً للاخاء والمودة والتواصل المستمر.

وتعد هذه الزيارة التي يقوم بها الرئيس علي عبد الله صالح إلى دولة الإمارات الزيارة الحادية عشرة منذ توليه الحكم في ١٩٧٨م وحتى الآن، وهي الثامنة منذ تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في ١٩٩٠م.

وقد تأسست العلاقات الرسمية الحديثة بين اليمن والإمارات عقب قيام الاتحاد الإماراتي في ١٩٧١م، وبدأت هذه العلاقات بتبادل التمثيل الدبلوماسي، وخطت خطوات واسعة بقيام مؤسس ورئيس دولة الإمارات الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بزيارة اليمن في ١٩٧٢م، ثم مرة أخرى في ١٩٧٧م ومن بعدها في ١٩٨٤م. ثم في ١٩٨٦م.

ومع بداية السبعينيات من القرن المنصرم أسس البلدان مجلس تنسيق مشتركاً لتنظيم علاقات التعاون بينهما عقد ثلاث دورات في الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٤م، ثم تم تأسيس اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين التي عقدت أولى دوراتها في فبراير من سنة ٢٠٠١م.

ويبلغ عدد وثائق التعاون الموقعة بين اليمن والإمارات نحو ٤٠ اتفاقية وبرتوكولاً ومذكرة تفاهم. إضافة إلى عدد آخر من الاتفاقيات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية بين البلدين.

وتعتبر دولة الإمارات من الداعمين الرئيسيين لمسير التنمية في اليمن. وضمن العديد من المساعدات التي قدمتها تكفل الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بإعادة بناء سد مأرب على مرحلتين بكلفة إجمالية وصلت إلى ١٠٠ مليون دولار تقريباً، وكان الدعم الإماراتي لليمن قد بدأ بتمويل مشروع مياه صنعاء الذي اكتمل تنفيذه في ١٩٧٨م. ثم شمل تمويل مشاريع: تنمية المرتفعات الجنوبية، والمسح الجيولوجي، وقوارب الصيد، ودراسة مشروع وادي سهام لمسح مصادر المياه. والمساهمة في تنفيذ مشاريع: مياه ومجاري تعز، وكهرباء ذمار. وكهرباء عدن (المنصورة)، وإقامة ميناء نشطون في محافظة المهرة، وتوسيع وتطوير ميناء عدن، وتبرع الشيخ زايد بتمويل إنشاء طريق صنعاء- مارب، كما أنشأت دولة الإمارات محطة تلفزيون صنعاء وقامت بتشغيلها لمدة عامين، وقامت في سنة ١٩٨٤م ببناء ٥٢٥ وحدة سكنية في المناطق المتضررة من الزلزال في محافظة ذمار، وكانت قبل ذلك قد تكفلت في ١٩٨١م ببناء ٢٥٢ شقة سكنية في مدينة عدن.

واستفادت مسيرة التعليم في اليمن كثيراً من المساعدات الإماراتية التي تضمنت تمويل منح دراسة لطلاب يمنيين بقيمة ٢٢ مليون دولار.. وتقديم ١٠٠ ألف جنيه إسترليني لشراء كتب وأدوات مدرسية، فضلاً عن ٦٣ مليون ريال لبناء عدد من المدارس والمعاهد. كما قامت بإنشاء مركز الدراسات والبحوث بصنعاء، ومكتبة في الحديدة، إضافة الى تقديم ٥٨,٦ مليون درهم إماراتي لوزارة التربية في عدن خلال فترة السبعينيات، وامتدت المساعدات الإماراتية إلى مجالات أخرى فشملت إنشاء وتأثيث مبنى وزارة العدل في صنعاء، ومسجد مسيك، وقامت عدد من الجمعيات الخيرية الإماراتية بإنشاء العديد من المنشآت الخيرية في اليمن الجنوبي السابق.

وتولى صندوق أبو ظبي للتنمية تمويل معظم هذه المشاريع حتى وصل حجم ما قدمه لليمن في الفترة من ١٩٧٤- ١٩٩٦م الى أكثر من ٩٢٠ مليون درهم إماراتي معظمها منح.

وفي السنوات الأخيرة قام في مدينة تعز متنزه الشيخ زايد بمنحة من الزعيم الإماراتي الراحل بلغت ١٦,٤٤ مليون درهم، وفي مؤتمر المانحين الذي انعقد بلندن في نوفمبر الماضي تعهدت الامارات بتقديم مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لليمن، كله منح ومساعدات.

وحالياً تقوم الإمارات بتمويل بناء عدد من السدود في اليمن، إضافة إلى (١٢٥٢) مشروعاً صغيراً تنفذه هيئة الهلال الأحمر الإماراتي بإشراف لجنة الإمارات الخيرية.

وتساهم مؤسسة الشيخ زايد بن سلطان للأعمال الخيرية والإنسانية بدور كبير في دعم اليمن، ووقعت الحكومة اليمنية مع هذه المؤسسة في أكتوبر ٢٠٠٢م مذكرة لإنشاء (مستشفى زايد التخصصي للنساء والأطفال) في منطقة الروضة بصنعاء بكلفة ٣,٥ ملايين دولار، كما وقعت في يونيو ٢٠٠٤م مذكرة تفاهم تقوم المؤسسة بموجبها بتنفيذ مشروع الأمومة والطفولة بصنعاء بكلفة ١٤,٧ مليون درهم إماراتي، وتنفيذ برنامج حفر الآبار في محافظة حضرموت بكلفة ٧,٣ ملايين درهم تقريباً.

□ علي عبدالله صالح

□ خليفة بن زايد

الإمارات تجدد التزامها بدعم التنمية في بلادنا بـ٥٠٠ مليون دولار

العليمي يؤكد تفعيل لائحة الحراسة لمسئولي الدولة ويدعو المواطنين لمزيد من التعاون مع اجهزة الأمن

■ دعا الدكتور رشاد محمد العليمي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية المواطنين إلى مزيد من التعاون مع رجال الأمن في الابتعاد عن المظاهر المسلحة وعدم إطلاق النار في الأعراس، مؤكدا على دور المواطنين في تعزيز الأمن وترسيخ الاستقرار والسلام الإجتماعي بالتعاون مع رجال الأمن والابتعاد عن المظاهر السيئة، مشيرا إلى أن عملية التسجيل الرسمي لأسلحة المواطنين لدى الأجهزة المعنية بوزارة الداخلية يساهم في الحد من الجريمة ومعرفة الكثير منها عن طريق السلاح أداة الجريمة وبالتالي معرفة الجاني والقبض عليه، وهو ما يسهم في التقليل من نسبة الجرائم العادية.

وأوضح العليمي في حديث لصحيفة الثورة أمس أن الوزارة بصدد عمل استمارات لكافة المشمولين باللائحة التنفيذية التي اقرها مجلس الوزراء الأسبوع الماضي بخصوص تنظيم الحراسة للمسؤولين وحيازة السلاح، توضح فيها أسماء المرافقين وعدد قطع أسلحتهم وأنواعها وأرقامها تمهيداً لتنفيذها على أرض الواقع منوها الى انه عند الإنتهاء من دراسة الآلية التنفيذية سيتم توزيعها على المؤسسات المختلفة للبدء بتنفيذها، وستكون هناك استمارات تعطى لكافة المشمولين بهذه اللائحة وستوزع عليهم رسميا سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية وسيتم ملء الإستمارات من قبلهم بما في ذلك أرقام الأسلحة وأنواعها وأسماء المرافقين، وسيتم منح بطائق خاصة لهذه الحراسات.. مشيرا إلى أن المشمولين بهذه اللائحة ملزمون بارتداء الملابس العسكرية خلال العمل، مشددا على أن الوزارة لن تتهاون في إتخاذ الإجراءات والضوابط القانونية ضد من يخالف اللائحة.

وقال الدكتور العليمي في حديث صحفي نشرته اليوم صحيفة الثورة الرسمية: «إن هذه اللائحة ستنظم ماكان عشوائيا في هذا الجانب وستساهم في التقليل من المظاهر المسلحة التى كانت موجودة».

واعتبر الدكتور العليمي الشركات الخاصة التى تقوم بأعمال الحراسة الأمنية جزء من المظهر الحضاري المدني الحديث، مؤكدا سعي الوزارة لإصدار لائحة تنظم أعمال الشركات الخاصة بحيث يكون أداؤها فاعلا ومكملا للعمل الأمني.

وعلى نفس الصعيد دعا فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في كلمة ألقاها أمام المؤتمر السابع عشر لقادة وزارة الداخلية الأسبوع الماضي مجلس النواب للإسراع بإصدار قانون تنظيم حمل وحيازة السلاح كما دعا المواطنين للتعاون مع وزارة الداخلية لتنفيذ لائحة حمل السلاح، وأعتبر الرئيس تجول المسلحين في قاعات الأعراس والمناسبات والتباهي بحفلات البذخ والإسراف بانها مظاهر غير سوية وغير حضارية وأهاب فخامته بالأجهزة الأمنية تطبيق لائحة حمل السلاح وتنظيم حيازته بما يخفف من حدوث الجرائم.

وكان مجلس الوزراء قد أصدر الأسبوع الماضي قرارا بشأن لائحة تنظيم حماية كبار موظفي الدولة حددت أعلى عدد من المرافقين أفراد الحراسة بسبعة في الفئة الأولى من بين أربع فئات حددتها اللائحة.

وشدد القرار على عدم حمل المرافقين للسلاح والتجول به في الأماكن العامة مثل الأسواق والفنادق والمقاهي وغيرها في حالة عدم مرافقة الشخص المكلف بحمايته مع الالتزام بارتداء الزى العسكري المحدد لكل وحدة والاهتمام بالقيافة العسكرية أثناء المرافقة بصورة دائمة والتقيد بالقوانين والأنظمة العسكرية والالتزام بالآداب العامة.

وأناط القرار بوزارة الداخلية مسؤولية ترتيب وتنظيم الحماية الشخصية للفئات المحددة وذلك بناء على طلب تلك الشخصيات وفقا لاحكام اللائحة، بالإضافة الى عملية تاهيل وتدريب وتوعية المرافقين والإشراف والرقابة عليهم وتقييم مستوى أدائهم وانضباطهم التي سيكون عليها أيضا القيام بالتنسيق مع الشخصيات الرسمية للتاكد من عدم حمل المرافقين لغير الأسلحة المصرح بحملها.

وأوكل القرار مسئولية تقييم مستوى أداء وانضباط المرافقين للشخصيات العسكرية إلى الشرطة العسكرية مع الالتزام بالنماذج الموحدة للاستمارات ومواقاة مكتب الوزير بنسخة من كشوفات المصرح لهم وتنظيم الفئات والإجراءات الأخرى.

وينص القرار على أنه في حالة ترك كبار موظفي الدولة المحددين في هذه اللائحة لمناصبهم فان المرافقين يخفضون إلى النصف على ألا يزيد عددهم عن اثنين وفي كل الأحوال يخضع التخفيض لتقدير وزير الداخلية بزيادة عدد المرافقين لبعض المناصب الذين تقتضي ظروفهم زيادة عدد المرافقين.

□ رشاد العليمي

العطية: مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية أهم حدث اقتصادي ستشهده اليمن

■ أكد الأخ عبدالرحمن العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية المقرر عقده خلال الفترة من ٨-١٠ أبريل القادم يمثل فرصة كبيرة للدفع بعلاقات الشراكة الاقتصادية الخليجية - اليمنية قدماً، باعتباره بوابة جديدة وقصة نجاح أخرى تضاف الى قصة النجاح التي حققها مؤتمر المانحين الذي عقد بلندن لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

وعقب اجتماعه أمس في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي مع اللجنة التحضيرية لمؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في الجمهورية اليمنية، والتي تعقد اجتماعها السابع في الرياض، قال العطية: إن الجانبين الخليجي واليمني يستكملان الترتيبات النهائية حالياً لانعقاد المؤتمر في موعده المحدد من خلال سلسلة الاجتماعات التي عقدتها اللجنة التحضيرية المشتركة في كل من صنعاء والرياض.

وأشار العطية الى أن جميع التحضيرات الجارية لانعقاد المؤتمر ستكون في مستوى قرار قادة دول مجلس التعاون الخليجي بعقد هذا المؤتمر.

ولفت العطية الى أن زيارته الأخيرة لليمن ولقائه مع فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والأخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين قد تناولت السبل الكفيلة بإنجاح المؤتمر، ومثلت دعماً كبيراً من قبل القيادة السياسية اليمنية الأمر الذي عكس التناغم مع رغبة قادة دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق أكبر قدر من النجاح لهذا المؤتمر.

وتابع العطية قائلاً: «هذا المؤتمر يعد أهم حدث اقتصادي ستشهده اليمن، ولهذا فإن الجانبين الخليجي واليمني يعولان على أن يخرج بنتائج تصب في تعزيز علاقات الشراكة الاقتصادية الخليجية اليمنية».

وأكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي أهمية أن تبدأ الشركة المنظمة للمؤتمر بالحملة الاعلامية الخاصة بالمؤتمر.. وقال: علينا ان نبدأ من الآن في الحملة الاعلامية الخاصة بالمؤتمر بحيث يتم الانتهاء من كافة التحضيرات بنهاية شهر فبراير الحالي لكي يتحقق النجاح المطلوب ويخرج المؤتمر بالنتائج التي يطمح إليها الجانبان اليمني والخليجي».

وأشار الى أهمية عرض الفرص الاستثمارية في الجمهورية اليمنية أمام المستثمرين ورجال الأعمال الخليجيين بشكل يؤدي الى جعلها سهلة وميسرة التنفيذ.

ونوه الى أهمية أن يتم التركيز على عوامل الجذب والتسهيلات التي تمنحها القوانين اليمنية والحوافز التي تمنحها الحكومة اليمنية للمستثمرين لتحقيق الفرص من انعقاد المؤتمر والمتمثل بجذب الاستثمارات الخليجية لدعم التنمية في اليمن.

ودعا الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي رجال الأعمال والمستثمرين الخليجيين واليمنيين الى تقديم مبادرات مشتركة للدخول في شراكة اقتصادية من خلال تنفيذ فرص استثمارية مشتركة، تعود بالنفع على الجانبين اليمني والخليجي.

وأكد أن اليمن لديها طاقة استيعابية من خلال الفرص الاستثمارية التي ستعرضها في المؤتمر لما لا يقل عن ٧٠٠ مستثمر خليجي.

الحكومة تتسلم تقريرها النهائي في مارس

بيت خبرة دولي ينفذ دراسة لإصلاح المنظومة الضريبية

□ صنعاء- «الميثاق»:

■ تتسلم الحكومة اليمنية في غضون ستة أسابيع التقرير النهائي حول دراسة آثار النظام الضريبي على النمو في الجمهورية اليمنية، والتي ينفذها برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي FIAS احدى الوحدات التابعة لمجموعة البنك الدولي، بالاشتراك مع وزارة التنمية الدولية البريطانية DFID عبر مشروع تحديد العوائق الادارية.

وتهدف الدراسة القطرية وفقاً لتقرير اولي اصدره فريق برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الاجنبي حصلت عليه «الميثاق» الى تقييم آثار النظام الضريبي من حيث الأدوات والأسعار والإدارة والتغطية على نمو الشركات في خمسة قطاعات أساسية هي الزراعة والسياحة والتعدين والخدمات المالية والصناعات التحويلية، مع التركيز بشكل خاص على منشآت الأعمال الصغيرة الحجم، وتوفير شواهد وأدلة تجريبية لتقييم التأثير الذي تحدثه الممارسات الإدارية لمصلحة الضرائب على منشآت الأعمال، وتقديم توصيات بشأن كيفية قيام مصلحة الضرائب بتشجيع مناخ الاستثمار وأنشطة الأعمال ولاسيما فيما يتعلق بمنشات الأعمال الصغيرة الحجم وغير الرسمية، والنمو وتقليص الفقر دون تقويض الأهداف والغايات الخاصة بالإيرادات.

وتسعى الدراسة الى تحسين فهم الروابط القائمة بين سياسة الضرائب وادارتها، والسياق الأوسع نطاقاً للاقتصاد السياسي من أجل تنمية أنشطة الأعمال وتقليص الفقر، وبناء القدرات داخل مصلحة الضرائب بشأن تحليل سعر الضريبة الفعلي الحدي METR لحفز إجراء تغييرات في مجال السياسة الضريبية، وكذلك تقييم تأثير الرسوم والمكوس «غير الضرائب» ولاسيما على المستوى المحلي على مناخ الاستثمار.

وذكر التقرير أنه ستتم إتاحة مذكرة تعرض نتائج تمرين تحليل سعر الضريبة الفعلي الحدي والتحليل القطاعي، وسيجري كذلك تقديم عرض للمسئولين في الحكومة على أن تتم اتاحة نسخة كاملة من التقرير النهائي بعد ستة أسابيع من عمل فريق المشروع الذي استمر خلال الفترة ٢٠-٢٧ يناير الجاري، بحلول التاسع من مارس ٢٠٠٧م.

ويقوم برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الاجنبي باسداء النصح والمشورة لحكومات بلدان العالم النامية حول كيفية تحسين مناخ الاستثمار بها بغرض رفع مستويات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وتعظيم تأثير ذلك على تقليص معدلات الفقر.

ويتراوح عمل البرنامج بين إجراء دراسات تشخيصية عامة حول مناخ الاستثمار وإجراء دراسات متخصصة حول أوجه محددة له.

وقد وجهت الحكومة دعوة الى البرنامج لدراسة آثار النظام الضريبي على النمو في اليمن، ويأتي ذلك في اطار برنامج أوسع نطاقاً للمساندة التي يتيحها البنك الدولي لليمن بغرض تحسين مناخ الاستثمار.. وستوفر نتائج تلك الدراسة التي تشمل مقارنة مع بلدان مثل مصر والأردن وجنوب افريقيا وتنزانيا وموريشيوس، معلومات مهمة ومفيدة لمؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية المقرر عقده بصنعاء في فبراير القادم.. وسيتم تمويل المشروع بصورة مشتركة بالتعاون مع وزارة التنمية الدولية البريطانية.

وكان مجلس الوزراء أقر في اجتماعه الأخير اعادة هيكلة مصلحة الضرائب على المستويين المركزي والفروع لما فيه تطوير ممارستها في تأدية مهامها بصورة شفافة وبعيدة عن الإجراءات التحكيمية لما فيه اقامة قاعدة للثقة والشراكة الحقيقية والمسئولة بين الدولة والقطاع الخاص، كما أقر الاستعانة بخبراء واستشاريين في المجال الضريبي لمراجعة المنظومة الضريبية بشكل عام، ووفقاً لما تم الاتفاق عليه مع القطاع الخاص، وذلك من أجل تحقيق التوازن بين متطلبات الحكومة والقطاع الخاص والانسجام في التوجه الخاص بالاندماج في اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربي.